اتجاهات عدالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في الجزائر
في ضوء برامج الإصلاحات الهيكلية

د. بوزيد سفيان
جامعة مستغانم، الجزائر
soufianediscovery@hotmail.fr

د. كبداني سيدي أحمد
جامعة مستغانم، الجزائر
keb_ah@yahoo.fr

Trends in the distribution of consumer spending in Algeria In the light of the structural reform programs

Dr. Bouzid Soufiane & Dr. Kebdani Sidi Ahmed
Mostaganem University / Algeria

Received: 2017 Accepted: 2017 Published: 2017

ملخص:

تبحث هذه الورقة في اتجاهات توزيع الإنفاق الاستهلاكي في الجزائر، و ذلك لاعتباره مؤشرا بديلا عن الدخل الذي تستخدمه البلدان المتقدمة كمعيار لقياس تطور مستويات المعيشة والتعرف على عدم المساواة وتشتت الدخل وتمركزه وحصص الفئات الاجتماعية المتنوعة من الدخل الكلي سواء في الريف أو الحضر، وهذا في ظل انتشار الفقر و البؤس، وتراجع مستويات المعيشة في الريف المتميزة بانتشار النشاط الفلاحي، و ما صاحبها من هجرة أصحابها نحو المناطق الحضرية المتمتعة بتوفر فرص العمل في القطاع الصناعي و الخدماتي، مما أدى إلى اكتظاظ المدن، فكانت له آثار ضغط متعددة على الحكومة في بلورة السياسة الاقتصادية و الاجتماعية المناسبة الهادفة إلى احتواء الطبقات الفقيرة ومتوسطة الدخل.

الكلمات المفتاحية: التوزيع الوظيفي والشخصي للدخل، قياس تفاوت الدخل، معامل "Gini"ومنحنى "Lorenz".

رموز jel: E20, H25

Abstract:

This paper examines trends in the distribution of consumer spending in Algeria, as an alternative indicator of income used by developed countries as a criterion for measuring the development of living standards, identifying inequality, income dispersion, concentration and quotas of the various social groups of total income, both rural and urban. Poverty and misery, and the decline in standards of living in rural areas characterized by the spread of agricultural activity, and the associated migration of their owners towards the urban areas with jobs in the industrial and services sector, which led to overcrowded cities, The emergence of appropriate economic and social policies aimed at containing the poor and middle-income classes.

***Key Words** : functional and personal income distribution, income inequality, Gini coefficient and Lorenz curve.*

***(JEL) Classification:** E20, H25*

تمهيد:

لا شك أن كل دولة تبحث عن الوصفة المثالية لتحقيق التقدم، وتعتقد أنه الزيادة المضطردة في النمو الاقتصادي، فتسخر كافة جهودها ومواردها المتاحة بغية الوصول إلى هدفها، غير أن الحكومات في الكثير من البلدان لا تلتفت إلى من لا يساهم في العملية الإنتاجية التي تعتبر أساس النشاط الاقتصادي وجوهره، والذي لا يتم إلا بمزج عناصر الإنتاج الأربعة، التي تتحدد مكافئاتها بمقدار مساهمتها، بناء على نوعين من الخدمات التي يقدمها أصحابها وهما العمل ويشمل التنظيم، والملكية وتشمل الثروات والأرض ورأس المال، فتكون أثمانها الأجور والأرباح والفائدة والريع، وهي ما تعرف بالتوزيع الوظيفي للدخل، مما ينشأ عنها تفاوت في أنصبتها الكلية و النسبية من الدخل الكلي، الأمر الذي يؤدي إلى تفاوت بين الأشخاص مالكي هذه العوامل فيما يحصلون عليه، وهذا ما يعرف بالتوزيع الشخصي للدخل.

وعليه، إذا كانت تنمية الدخل الفردي والوطني من أهداف التنمية الاقتصادية، فإن معرفة نصيب الطبقات الفقيرة منه لا تقل أهمية، إذ قد لا تستفيد كل شرائح المجتمع من ثمرات التنمية، خصوصا تلك التي لا تمتلك سوى خدمات العمل البسيط، أو تلك التي لم تساهم في العملية الإنتاجية لسبب أو لآخر، الأمر الذي يجعل موضوع توزيع الدخل يكتسب أهمية كبيرة في الفكر التنموي الحديث، لأنه يُبيّن مقدرة الدولة على تحقيق العدالة والرفاه الاجتماعي.

فحسب "Lydall" يعود عدم التساوي في التوزيع الشخصي للدخل إلى ثلاث عوامل رئيسية[1]:

- عدم تساوي الموجودات التي تعطي دخلا سواء كانت مادية مثل الأبنية والآلات والمعدات والأراضي، أو معنوية مثل الأسهم والسندات؛
- الاختلاف في نوعية الخدمات الشخصية؛
- توزيع القوة السياسية والنفوذ.

إن الأشخاص الموجودون في أعلى هرم الدخل يكسبون معظم دخولهم من ممتلكاتهم، بينما لا يملك الفقراء السلع المادية التي تذر عائدا إلا ناذرا، ما يجعل دخولهم تتحدد بالعمل، وحتى أولئك الذين لديهم ممتلكات تختلف عوائدهم باختلاف كميتها ونوعيتها، وهذا ما يتطلب من الحكومات إعادة النظر في سياساتها الاقتصادية لتخفيف المعاناة عن تلك الشرائح المتضررة من النمو الاقتصادي، طالما أنه لا يعترف سوى بالمهارات و رأس المال البشري المتطور الذي يرفع أصحابه إلى أعلى هرم توزيع الدخل، فيكون لتدخل الدولة بمختلف الوسائل القانونية المتاحة لديها أثر مصحح للتوزيع الأولي، مثل تحديد الحد الأدنى للأجور، و إعادة توزيع الأراضي من كبار الملاك إلى صغار الفلاحين، و فرض ضريبة تصاعدية على المداخيل المرتفعة، وتقدم إعانات مالية أو معنوية لأصحاب المداخيل المتدنية.

ولأجل قياس التفاوت الحاصل في الدخول الشخصية، هناك جملة من المؤشرات، حيث تشهد البلدان على اختلاف مستويات تقدمها تطورات مختلفة بشأنها، والدول التي تستطيع أن تحسن من حصص مداخيل الطبقات الدنيا هي فقط تلك التي تتبنى استراتيجية تنموية مبنية على النمو السليم أو ما يعرف بالنمو الاقتصادي المحابي والمناصر للفقراء.

وفي هذا الشأن حققت الجزائر تحسنا ملحوظا في التوزيع الشخصي للدخل منذ العقد الثامن من القرن الماضي إلى غاية بداية القرن الحالي، تَمَثَّلَ بالخصوص في الاعتدال والثبات النسبي لحالة التفاوت بدلالة معامل "Gini"، ولكن باتجاهات مختلفة بين سكان الريف

والحضر، وذلك بسبب الظروف الاقتصادية غير العادية التي مرت بها البلاد من ترجع مستويات النمو الاقتصادي ومداخيل الخزينة، وما صاحبها من اضطرابات اجتماعية وسياسية جاءت باسم العدالة الاجتماعية، كحماية الطبقات الفقيرة، والحد من تمركز الدخل وتشدده، ولكنها كانت في آخر المطاف على حسابها.

و لذلك تطرح الإشكالية التالية: ما هي اتجاهات عدالة توزيع الدخل في الجزائر باستخدام الإنفاق الاستهلاكي للأسر كمعيار بديل عن الدخل؟

المحور الأول: تحليل مسألة توزيع الدخل

إن الدراسات التي تهتم بمسألة توزيع الدخل وما لها من تأثيرات اقتصادية واجتماعية سواء على مستوى الفرد أو على المستوى الجماعي، ذات أهمية بالغة في الدول النامية، نظرا لكون توزيع الدخل يؤثر في معيشة الأفراد والعملية الإنتاجية، ما جعل نظرية التوزيع كموضوع أو كمشكلة قائمة بحد ذاتها لم تتبلور مثل بقية النظريات الاقتصادية[2] إلا مع مجيئ ريكاردو الذي رأى أن أهم مسألة في علم الاقتصاد هي توزيع الدخل، ثم أخذت بعد ذلك بالتطور، وأخذ معها مؤشر الدخل الوطني يحتل مكانة بارزة ومهمة في الدراسات الاقتصادية، وأصبح محور اهتمام الاقتصاديين، لكونه مؤشراً اقتصادياً قادرا على كشف جانبين من جوانب النشاط الاقتصادي خلال مدة زمنية معينة و في آن واحد و هما؛ الإنتاج الذي يمثل كافة أوجه الأنشطة الاقتصادية وفي مختلف القطاعات، والاستهلاك الذي يمثل حجم الاستهلاك الإجمالي[3].

من جانب آخر تشكل مسألة التوزيع بين الناس أهم مشكلات المجتمع المعاصر، وذلك لما يترتب عليها من الانقسام الطبقي إلى فئتين هما؛ فئة الأغنياء المتمتعين بالرخاء والقادرين على سد حاجاتهم الضرورية والكمالية، وفئة الفقراء العاجزين عن إشباع حتى حاجاتهم الأساسية. ولذلك حاولت المذاهب والنظم الاقتصادية إيجاد الحلول الملائمة لهذه المشكلة والتي اختلفت باختلافها الأيدلوجي وللأسس التي يقوم عليها التوزيع[4].

1-1- مفهوم ومعاني مسألة توزيع الدخل

إن الاهتمام المتزايد بقضايا توزيع الدخل والإنفاق وارتباطهما بالفكر التنموي والعدالة الاجتماعية جعل حقل دراسته يتعدد، حيث أن المعنى الذي تحمله تلك المسألة تختلف درجات شموله واتساعه باختلاف الزاوية التي ينظر إليه منها. فعلى المستوى الكلي ينظر إلى الدخل أنه لابد أن يتوزع بين الاستهلاك والاستثمار، أما على المستوى الجزئي فهو يتوزع بين الاستهلاك و الادخار، مما يعني ضمنيا أن نظرية توزيع الدخل تحاول الإجابة عن السؤال الجوهري المتمثل في أهمية كيفية توزيع الثروة والإنفاق والدخل بين شرائح المجتمع وارتباطها بنظرية التنمية ومن ثَم أهداف هذه النظرية، والذي يتوزع وظيفيا بين خدمات عناصر الإنتاج في شكل أجور وفوائد وإيجار وربح.

واستنادا إلى ذلك تهتم مسألة توزيع الدخل (أو الثروة أو الإنفاق) بتحديد الأنصبة النسبية والمطلقة لعناصر الإنتاج الأربعة وهي الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم من الدخل الوطني من جهة، ودراسة تطور حصص مداخيل الطبقات الاجتماعية من جهة أخرى، مما يجعل لها معنيين:

الأول هو محاولة تفسير القوى التي تحكم مكافأة عناصر الإنتاج وتحديد حصصها الكلية والنسبية من الدخل الكلي نسبة إلى مساهمتها في تكوينه[5]، وذلك لارتباطها بالنظرية الاقتصادية وبالتحليل الاقتصادي من عدة زوايا[6]، أهمها نظرية الثمن و القيمة، و استخدامها لدوال الإنتاج في شرح كيفية تقسيمه.

أما المعنى الثاني و هو الأشمل فيخص البحث في أثر السياسات الاقتصادية المتنوعة المنتهَجة من طرف الدولة بغية التأثير على مداخيل الفئات الاجتماعية المختلفة[7]، من خلال تحديد المستويات الدنيا لكل دخل عنصر إنتاج، ليمثل العتبة الدنيا للعدالة الاجتماعية.

وعليه، إذا كان تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بطرق محفزة للنمو أو مثبطة له من الأمور التي تحتاج دراسات معمقة حول مقدرة الدولة على تحقيق العدالة والرفاه الاجتماعي، خصوصا إذا كانت تعمل جاهدة على تنمية الدخل الفردي والوطني لأنه من الأهداف التنموية، فإن معرفة نصيب الطبقات الفقيرة منه لا تقل أهمية، إذ قد لا تستفيد كل شرائح المجتمع من ثمرات التنمية.

1-2- اختلاف مسألة التوزيع حسب المذاهب الاقتصادية

لا شك أنه ثمة اختلافات جوهرية بين المذاهب الاقتصادية حول مسألة التوزيع، وإلا لما كان هناك تناحر فكري حول لمن يؤول الدخل الوطني، ولهذا اهتم الاقتصاديون منذ القدم بموضوع توزيع الدخل والثروة وأسباب غنى وفقر بعض الأفراد والمجتمعات، إلى جانب عدم إغفالهم بالأسس التي يقوم عليها ذلك التوزيع، المبني على الإنتاج، مما جعله من قواعد تلك النظرية باتفاق جميع المذاهب الاقتصادية الرأسمالية والاشتراكية والإسلامية، إلا أنهم اختلفوا في كيفية معالجتها تبعا للأسس التي يقوم عليها كل فكر.

يختلف الإسلام عن كل من الرأسمالية والاشتراكية في ترتيب الفعاليات الاقتصادية، فالرأسمالية تبدأ بالإنتاج والتوزيع والتداول فالاستهلاك، في حين تجعل الاشتراكية التوزيع بين الإنتاج والاستهلاك. وأما الإسلام فيبدأ بتوزيع الثروة، ثم الإنتاج، ثم توزيع ما بعد الإنتاج (توزيع العوائد على عناصر الإنتاج)، ثم التداول، ثم الاستهلاك، ثم التوزيع التوازني (إعادة التوزيع)، ما يجعله المذهب الوحيد الذي يبدأ دورته بالتوزيع ثم يمر بالتوزيع وستكملها به في النهاية، ما يوضح أهمية و خطورة هذه المسألة.

1-2-1- التوزيع حسب المذهب الرأسمالي

حسب هذا المذهب، فإن نمط التوزيع يعكس حق الأفراد في الملكية وطريقة استغلالهم لعناصر الإنتاج التي يملكونها، الأمر الذي جعله يعتقد أن التفاوت في توزيع الدخل مسألة طبيعية وربما كانت ضرورية لتحفيز الأفراد على تطوير قدراتهم، بينما ستعمل الإجراءات التي تتخذها الدولة لتقليل التفاوت في التوزيع على إجهاض روح التقدم والابتكار لدى الأفراد والمجتمع بأكمله، وقد تركزت مشكلة التوزيع عنده على التوزيع الوظيفي، حيث ركز وبشدة على الجانب الاقتصادي المتعلق بأثمان عناصر الإنتاج وأهملت الجانب الاجتماعي المتمثل في التوزيع

الشخصي وإعادة التوزيع، بالرغم من كونه يهم المجتمع –من حيث عدالة النظام سياسيا واقتصاديا– والأفراد من حيث علاقاتهم وارتباطها بذلك النظام[8].

إن المذهب الرأسمالي يرتب فعالياته الاقتصادية بدءا من الإنتاج، ثم التوزيع، ثم التبادل، وأخيرا الاستهلاك، وهو يقوم على أساسين هما الملكية الخاصة (والتي تعطي عوائدا متمثلة في الريع والربح والفائدة)، والعمل (والذي يعطي عائدا هو الأجر)، وهما يشكلان ما يسمى بالتوزيع الوظيفي. فحينما يتم استلام العوائد يكون التوزيع الوظيفي قد تحقق، بينما مسألة إعادة التوزيع هي شيء طارئ وخارجي فُرض على هذا المذهب وليس من جوهره، نتيجة للصراع الإيديولوجي بين طبقات المجتمع وكذا نتيجة لضغط نقابات العمال من أجل تعديل التوزيع الشخصي[9].

واستنادا عليه، فإن المذهب الرأسمالي يقر بوجود نوعان من التوزيع هما؛ التوزيع الشخصي والوظيفي. فالأول نظري يرتبط بفلسفة النظام الاقتصادي، ويهتم بتحقيق العدالة الاجتماعية، وأما الثاني فهو عملي يرتبط بعلم الاقتصاد ويتحدد بقوانينه ونظرياته ومنها القيمة، ويهتم بتحقيق الأرباح انطلاقاً من أهميتها في تحقيق التراكم الرأسمالي اللازم للاستثمار، ودورها في رفع معدل النمو الاقتصادي.

أولا– التوزيع الوظيفي للدخل

يعرّف التوزيع الوظيفي للدخل بأنه حصول عناصر الإنتاج الأربعة وهي الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم على أثمان خدماتها المتمثلة في الريع والأجر والفائدة والربح على التوالي[10]، وذلك في مقابل مساهمتها في العملية الإنتاجية. وهذا يعني أن العنصر الانتاجي هو الذي يحصل على حصته من هذه الدخول وليس الأفراد، فالتوزيع في هذه الحالة هو توزيع للمنافع المتحققة من الإنتاج المشترك بين عوامل الإنتاج، لذلك تهتم نظرية التوزيع الوظيفي بعناصر الانتاج وحصصها من دون الاهتمام بتفاعل تلك العناصر مع بعضها البعض.

تتطلب دراسة نظرية التوزيع الوظيفي معرفة طبيعة الطلب على عناصر الإنتاج، وكذا طبيعة عرض خدماتها، إذ أن السؤال الأكثر أهمية هنا هو من يقرر عائد مختلف عناصر الإنتاج في سوق سواء كان تنافسيا أو احتكاريا، باعتبار أن مداخيلها ما هي إلا أسعار التوازن في السوق نتيجة تلاقي عرضها مع الطلب عليها[11].

أ– طبيعة الطلب على عناصر الإنتاج:

يختلف الطلب على عناصر الإنتاج عن طلب السلع الاستهلاكية من ناحيتين مهمتين و هما أنه طلب مشتق، و يعتمد بعضه على بعض؛

- **هو طلب مشتق:** وذلك لأن طلب المستهلكين على سلعة ما يكون بدافع الانتفاع بها، بينما يكون طلب المؤسسة لمُدخل معين (عنصر إنتاج) بدافع الإشباع الآني أو المستقبلي لاحتياجات المستهلكين لسلعة أو خدمة معينة يساهم فيها ذلك المُدخل، مما

يجعل الطلب على المدخلات طلبا مشتقا بشكل غير مباشر من طلب المستهلك على السلع النهائية و الذي يحدد الطلب على جميع المدخلات.

- **يعتمد على بعضه البعض:** حيث أن الإنتاج يتم بمزج عناصر الإنتاج، فلا يمكن الحصول على الإنتاج بفصل أحد العناصر أو الاستغناء عنه مما يجعلها تتفاعل وترتبط بكيفية مزجها وبمقاديرها المطلقة والنسبية، كما يمكن للمنتج تغيير توليفة الإنتاج باستبدال عنصر مكان الآخر دون إهماله، إذا تغيرت الظروف المحيطة بعرضه مثل تغيرات سعره أو أسعار العناصر الأخرى المرتبطة به في السوق، سواء في حالة المنافسة الكاملة أو الاحتكارية، ولا يمكن أيضا نسب الفضل لأحدها على حساب الآخر. وبما أن إنتاجية إحداها تعتمد على الأخرى، فإن إيراد الناتج الحدي هو الذي يحدد توزيع الدخل بين تلك العناصر، لأنه كلما كان أكبر من التكلفة الحدية كلما كان باستطاعة المؤسسة تحقيق أقصى ربح ممكن، وكلما تحقق ذلك كلما ضمن للمؤسسة تغطية نفقات الأجور والفوائد والإيجار (الريع)، وأمكن معها تحقيق علاقة التساوي بين النواتج الحدية لعناصر الإنتاج نسبة إلى أسعارها، وهذا الأمر هو الذي يجعل مسألة توزيع الدخل أمرا معقدا.

ب- طبيعة عرض عوامل الإنتاج:

فهي تختلف من عنصر لآخر، فمثلا تختلف طبيعة عرض العمل عن عرض الأرض ورأس المال، فيستطيع العمال السيطرة والتحكم في طريقة استخدامهم لقوة العمل، بينما الأرض ورأس المال قد يشترك فيها العديد من الناس. كما أن هناك عوامل اقتصادية وغير اقتصادية تحدد قرارات عرض العمل منها معدل الأجر والسن والجنس والتعليم...إلخ. وأما كمية الأرض والمصادر الطبيعية الأخرى فتقررها الجيولوجيا، حيث لا يمكن إحداث تغييرات كبيرة عليها، رغم أن نوعية الأرض تتأثر بطرق صيانتها وأنماط الاستيطان فيها وغيرها من التحسينات. وأما رأس المال فيعتمد عرضه على الاستثمارات السابقة التي قام بها قطاع الأعمال والأسر والحكومات، وحيث أنه في المدى القصير يكون مخزون رأس المال ثابتا مثله مثل الأرض، و لكنه على المدى الطويل يكون حساسا للعوامل الاقتصادية مثل أسعار الفائدة.

ثانيا- التوزيع الشخصي للدخل

يعرف التوزيع الشخصي للدخل بأنه الدخل القابل للتصرف الذي يحصل عليه الأفراد في المجتمع خلال مدة زمنية معينة عادة ما تكون سنة. وهذا النوع من التوزيع يهتم بمستويات دخول الأفراد وأصنافهم من دون الاهتمام بمصدر وكيفية الحصول على الدخل، إذ يبين حجم الدخل الفردي من الناتج الإجمالي والفئة الاجتماعية التي ينتمي لها، إضافة إلى أنه التوزيع الذي يظهر أسباب التفاوت في المداخيل.

وقد زاد اهتمام البلدان الرأسمالية بهذا النوع من التوزيع نتيجة للأزمات الاقتصادية والعالمية المتتالية التي مرت بها، فكان تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أمرا ضروريا من خلال حزمة واسعة من الأدوات النقدية والمالية المتنوعة من أجل العمل على إعادة توزيع الدخل والحد من تفاوته، ولهذا يعد هذا النوع من التوزيع تصحيحا للتوزيع الوظيفي ومكملا له لأنه يقوم بتعديل الدخول الأولية سواء بفرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة التصاعدية على الدخول المرتفعة، أو بتقديم إعانات اجتماعية نقدية أو في شكل خدمات مجانية أو بأسعار أقل من تكلفتها الحقيقية، كخدمات التعليم والرعاية الصحية، أو سنّ القوانين الخاصة بالضمان الاجتماعي، وسوق العمل كفرض حد أدنى للأجور.

تساهم دراسة التوزيع الشخصي للدخول في الكشف عن مدى التفاوت في التوزيع الوظيفي المتحقق سابقا بين الأفراد والمجموعات، وتبين الأسباب الرئيسة الكامنة وراءه، لأنها تسمح بتحليل النتائج الاقتصادية المترتبة عليها مما يساعد في مرحلة لاحقة في اختيار الوسائل الملائمة للتقليل من حدة التفاوت، وهي تؤثر على النشاط الاقتصادي من حيث عرفة أنماط الإنفاق الاستهلاكي واختلاف مستوياته بما يساعد معرفة كيفية تكوّن الناتج الوطني، الأمر الذي يقود إلى تحسين توزيع الموارد الاقتصادية، إضافة إلى أن معرفة توزيع الدخل الشخصي يؤثر في نمط الادخار الشخصي والكلي.

إن التحليل العميق للمصادر التي يتكون منها الدخل الشخصي تبين أنه يتشكل من أحد أو كلا المصدرين الآتيين[12]، وهو يتأثر بالفرص التي تتيحها البيئات المختلفة، و ذلك كما يلي:

أ- الخدمات الشخصية: كتلك التي يقدمها الأفراد إما بصورة عمل مقابل أجر أو راتب، أو بشكل خدمات تنظيمية يحصل مقابلها على ربح، مما يعني أن الطلب على الأنواع المختلفة من العمل يتوقف على طبيعة عرض الخدمات الشخصية، وبالتالي فالاختلافات الحاصلة في مكتسبات الأفراد ترجع إلى اختلاف كفاءاتهم وفروقات المواهب التي يتصفون بها، مثل مستوى التعليم المحصل عليه ودرجاته وجودته، وكذا الخبرة المهنية والميول الشخصي، كحب التفوق والطموح، لأن العمل المهني يتطلب قدرات ومهارات تفوق ما يتطلبه العمل اليدوي، فهو يتطلب اهتمامات واستعدادات للتدرب والتكوين، وكما هو معروف أن هذه الصفات ليست متوفرة بشكل متساوي بين الأفراد، بل هي ناذرة بالنسبة للبعض[13]، كما أن القرارات التي تؤثر في توزيع الدخل الشخصي لا تقترن فقط بالمقدرة الفكرية أو الفنية أو اليدوية، بل أن الأهمية النسبية للصفات الشخصية تختلف من قطاع لآخر و من صناعة إلى أخرى، ما يؤدي في النهاية إلى اختلاف الدخول الشخصية، فمثلا تتطلب الصناعات الآلية والتكنولوجية المهارة العالية والتي تتطلب المزيد من التدريب والتكوين لإدارة اللآلات المعقدة، في حين نجد بعض الصناعات تتطلب تهيئة الجو الملائم للعمل.

ب- الثروة أو الملكية: وهي جميع صور الملكية المختلفة لبقية عناصر الإنتاج، والتي تُعطي دخولاً بشكل فوائد أو ريع، وهي تعد بمثابة الأثمان التي تدفع لقاء خدماتها الإنتاجية. ومن البديهي اعتبار أن يتوزع الدخل بالتساوي النسبي وليس المطلق بين الأفراد لو اقتصر الأمر على بيع الخدمات الشخصية، إلا أن الذي يحدث الفوارق هو ملكية بعض الناس لمعظم الثروات (شخصية أو وطنية)، والتي تتراكم بالإرث والادخار، فاختلاف مداخيل العمال والرأسماليين يرجع إلى ميولاتهم الحدية للاستهلاك أو الادخار المرتبطة بحجم دخولهم الشخصية، وحيث أنها السبب في تمركز الثروات في أيدي الطبقة الرأسمالية واستمراريتها، مما يجعل الدخول على اختلاف مصادرها ما هي في الواقع إلا مكافآت لواحد أو أكثر من العناصر الإنتاجية التي يمتلكها الشخص، فيتحدد مستوى دخله في المجتمع بعاملين رئيسيين:

- كمية ونوعية عناصر الإنتاج التي يمتلكها الفرد، فكلما زادت هذه الكمية وتحسنت نوعيتها أعطت دخولاً عالية لمالكيها؛
- مستوى العوائد التي يحصل عليها كل عنصر من عناصر الإنتاج[14]، فكلما كانت مكافآت تلك العناصر عالية وكبيرة ساهمت في زيادة حصيلة الفرد من الدخول المترتبة على امتلاكها.

1-2-2- التوزيع حسب المذهب الاقتصادي الاشتراكي

بحسب هذا المذهب، يتألف التوزيع من رصيد الاستهلاك، الذي يتكون من الأجور التي تدفع للعاملين في مختلف الفروع الإنتاجية، ومن المدفوعات والتسهيلات التي يحصل عليها السكان من أرصدة الاستهلاك الاجتماعية، ومن الدخول الناجمة عن الأعمال الفردية[15].

وأما العامل المؤثر الذي تتوقف عليه مسألة التوزيع فهو شكل و أسلوب الإنتاج السائد في المجتمع[16]، و التي حللتها النظرية الماركسية من خلال رؤيتها الاقتصادية للتاريخ والتي تتكون من بنائين[17]:

- **البناء السفلي**: وهو مجموع العلاقات الإنتاجية، أي مجموع العلاقات القائمة في نطاق الإنتاج والتبادل والتوزيع التي تؤلف البنية الاقتصادية للتشكيلة الاجتماعية، وهذا البناء هو الذي يحكم البناء العلوي، فالآلة اليدوية هي التي خلقت المجتمع الإقطاعي، والآلة البخارية هي التي أنشأت المجتمع الرأسمالي[18]، وبالتالي فإن هناك علاقة وثيقة بين تطور أشكال الإنتاج وتطور العلاقات الاقتصادية بما فيها علاقات التوزيع، وأن العامل المؤثر في كيفية التوزيع هو شكل وأسلوب الإنتاج السائدة[19].
- **البناء العلوي**: وهو مجموعة العلاقات الإيديولوجية والمؤسسات التي تقوم على أساس قاعدة اقتصادية معينة تكون مرتبطة بها عضويا وتؤثر فيها تأثيرا فعالاويتكون من الأفكار والثقافة والقانون والعقيدة والأخلاق.

وبحسب هذا الفكر، فإن الحياة الاقتصادية ترتكز على عملية الإنتاج، وأنها والتوزيع والتبادل والاستهلاك أجزاء من كل يسود فيه الإنتاج. وأن الاهتمام بغيره من تلك الفعاليات الاقتصادية كالتوزيع مثلا يحرف التفسير الصحيح للظواهر الاقتصادية.

وعليه، فإن المذهب الاقتصادي الماركسي يقسم نظريا إلى مرحلتين هما مرحلة الاقتصاد الاشتراكي التي تعتمد على أساسين للتوزيع هما الملكية العامة والعمل، ومرحلة الاقتصاد الشيوعي (المفترض) التي تعتمد على أساسين للتوزيع هي الأخرى هما الملكية العامة والحاجة، إذ تصور أن مشكلة التوزيع تكمن في الملكية الخاصة فألغاها واستبدلها بالملكية العامة، فحلت الدولة محل المالك الخاص ونشأت رأسمالية الدولة كواحدة من ظواهر الاستبداد.

1-2-3- التوزيع حسب المذهب الاقتصادي الإسلامي

تظهر أهمية دراسة مسألة التوزيع في الإسلام في كونها تساهم في حل جزء كبير من المشكلة الاقتصادية والتي تتجسد في الفقر[20]، وأن لب تلك المشكلة هو سوء استخدام الموارد الطبيعية المتاحة والإسراف في الاستهلاك، مما يقود إلى سوء توزيع الثروات والدخول[21]، وحيث يكون علاجها من خلال الحث على الاستثمار وعدم الاكتناز و زيادة فاعلية الوسائل المحققة للعدالة الاجتماعية –والتي لا تتوفر في المذاهب الأخرى– كالزكاة والفدية والكفارة والصدقات، و التي تُعطَى للفقراء دون غيرهم، على خلاف الضرائب المتنوعة التي تقتطع من الأغنياء، والتي قد يستفيدون منها بشكل من الأشكال كالصحة والتعليم. و بذلك، يكون الإسلام قد كفل محو الظلم الاجتماعي بما قدمه من حلول لمسائل التوزيع والتداول بإرجاعه النقد لوظيفته الرئيسية كوسيط بين الاستهلاك والإنتاج لا بين الإنتاج والادخار[22].

انفرد الفكر الإسلامي بمعالجة مشكلة التوزيع في إطار متكامل ولم يحصره ضمن النطاقين الوظيفي والشخصي، بل عالجها على ثلاث مراحل[23]:

أولا– مرحلة توزيع الثروة أو التوزيع ما قبل الإنتاج:

وهي مرحلة التنظيم الأولي للتوزيع من خلال تنظيم الملكية، حيث جعلها الإسلام القاعدة الأساسية التي يقوم عليها التوزيع. فقد اهتم الإسلام بالأصول المالية الفطرية و أخضعها لسنن وأحكام الشريعة للانتفاع بها، مما يُظهر الارتباط الوثيق بين نشأة الثروة وتحصيلها وتداولها وتوزيعها واستعمالها، و أهميتها البالغة في تحديد نمط الإنتاج والطلب عليه، والذي يكون التوزيع الحلقة الرئيسية بينه و بين الاستهلاك[24].

بالرجوع إلى المشكلة الاقتصادية، فإن الإسلام أوضح أنها ليست في قلة الموارد الطبيعية أو ندرتها النسبية كما صاغها الفكر الرأسمالي، وليست نابعة عن عدم بلوغ التطور مرحلته النهائية كما جاءت به النظرية الماركسية بما يتوجب إلغاء التناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات التوزيع، بل هي الفقر الذي يجب معالجته بمبدأ التوازن السليم بضمان الحاجات الأساسية والضرورية للفرد، من خلال التأثير على نمط التوزيع ما قبل الإنتاج، فهو وإن لم يمنع الملكية الخاصة، إلا أنه أقر أن ما في حوزة الأفراد من ثروات ليست ملكية أصلية، بل هم مستخلفون عليه من قبل مالكه الأصلي (الله)، استخلاف إدارة واستثمار وتنمية[25].

إن الاقتصاد الإسلامي يستخدم مبدأين للتملك تجعل منه نظاما متكاملا يدعو إلى توزيع الدخل ما قبل الإنتاج توزيعا عادلا لا مركزيا، يستفيد منه الأَولى فالأَولى حاجة وعطاء وتنمية، فهو يستخدم الملكية الفردية وهي المبدأ العام، والملكية الجماعية وهي المبدأ الاستثنائي، حيث لا يحق لصاحب الثروة أن يحتكر ثروته ويجمدها ليعطل بها الاستثمار ومصلحة المجتمع، وإلا وجب على حاكم البلاد اتخاذ تدابير تساعد على تأدية تلك الثروات لوظائفها، فيقوم بتأميمها ومصادرتها لرفع الضرر عن الناس والمجتمع وتحقيق الفائدة والنفع للاقتصاد، مثل تأميم آبار البترول والمناجم والأراضي والحقول الزراعية الشاسعة المعطلة[26]، ولذلك فهو يحرص في هذه المرحلة على تعميم الانتفاع بمصادر الثروة (المصادر المادية للإنتاج) التي يمتلكها المجتمع بمراعاته ثلاثة أبعاد ومستويات للتوزيع[27]:

أ– **على الأفراد**: إذ أن الإسلام لم يمنع التملك الفردي ولم يعطه الحرية المطلقة في نفس الوقت، بل جعل للجماعة حقا من الثروات، فالاقتصاد الإسلامي يقوم على أساس الالتزام بالتشريع الإلهي في الحقوق والواجبات تجاه الله والأفراد والدولة، وهذه العلاقة الثلاثية تساهم بشكل كبير في حل مشلكة التوزيع في المجتمع، فهو إذن يرفض تمركز الثروة وعناصر الإنتاج في أيدي قلة قليلة تمارس بها الضغط الاقتصادي والسياسي وغيره[28]، وهو مبدأ نابع من القرآن الكريم {**كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم...**}[29]، لأن قانون "دعه يعمل دعه يمرّ" أنتج الطبقية الاجتماعية، واحدة رأسمالية تمتلك جل الثروات وتستحوذ على أغلب الدخول، وأخرى عمالية ضعيفة وهي الأكثرية، ذات دخل محدود.

كما أنه يرفض اقتسام الثروات والمداخيل بالتساوي بين الأفراد، لأنه يراعي خصائصهم في التملك والسعي وراء الكسب المعيشي الراقي[30]، فهو يحاول دائما التوفيق بين الحاجة والإنتاج عند توزيع الثروة، فهو تارة يحرص على إعطاء كل واحد حسب حاجته (مراعيا وضعه المعيشي وحالة الأسرة)، وتارة أخرى حسب إنتاجه (وفق ما يقدم من عطاء للمجتمع، لأن قانون "لكل واحد حسب حاجاته" الذي قام على الصراع الطبقي أنتج الخمول والكسل وأدى إلى ضعف الاستثمار والإنتاج[31].

وانطلاقا من ذلك، يدعو الإسلام إلى تطبيق سياسة اقتصادية تراعي مبادئ وأصول وطرق التملك وآليات استغلالها، وحدود مجالات استعمالها والانتفاع بها، فهو من جهة، ينمي الجانب الفطري للإنسان في حب التملك، ليحصل في النهاية على نتائج البذل والجهد والعمل ويستفيد من مبدأ حماية الملكية وثباتها لأصحابها، ومن جهة أخرى يخلصه من الجانب السلبي الذي يترتب عن الاستغلال غير المشروع والاستئثار والاحتكار والغش والتحايل والهيمنة والتسلط بسبب الجاه والنفوذ والسلطة، وغيرها من الطرق غير الشرعية التي لا ترتبط بها المكافئة بالجهد المبذول في المجتمع[32].

ب- **على الأجيال**: أكد الإسلام عبر تاريخه الطويل على السياسة الاقتصادية الرشيدة التي تحقق الكفاءة الاستخدامية الزمنية للموارد الإنتاجية المختلفة، لأن من مقتضيات التوزيع العادل تعميم منافع تلك الموارد على أجيال المجتمع الحالية والمستقبلية، وهو الأمر الذي يساعد على تقليل الهدر الناتج عن سوء الاستغلال والإسراف للثروات، وخصوصا تلك التي تملك فرصا تصنيعية بديلة كبيرة، عوض تصديرها خاما، أو تلك الغير متجددة، مما يحفز إيجاد بدائل لها. كما أن وجود نظام متعدد للإرث على خلاف المذاهب الأخرى يعمل على تفتيت الثروة وتقسيمها بين الأفراد مستقبلا في دائرة الأقارب داخل الأسرة، وهو النظام الذي أثبت كفاءته في منع تمركز الثروات، وأدى إلى عدالة توزيعها زمنيا[33].

ج- **على القطاعات والمناطق**: يقتضي التوزيع العادل والاستخدام الأمثل للثروات توزيعها جغرافيا بين المناطق، وقطاعيا بين الزراعة والصناعة والخدمات وغيرها من أجه احتياجات البلد من السياسة والأمن والصحة و التعليم و العمران بناء على مستويات تكاليفها وعوائدها، لأن بعضا منها لا يستطيع له إلا القطاع العام، والبعض الآخر تظهر فيه كفاءة القطاع الخاص فيعطي نتائج ذات جودة، وكل هذا من أجل تفادي ظهور التفاوت بين الجهات و المناطق والقطاعات التي تتميز به المجتمعات الرأسمالية والاشتراكية[34].

ثانيا- مرحلة التوزيع ما بعد الإنتاج (توزيع العوائد على عناصر الإنتاج): وهي المرحلة التي يتم فيها توزيع الدخول كعوائد للخدمات الإنتاجية التي قدمتها عناصر الإنتاج، فالتوزيع هنا وظيفي، يكون مبنيا على الأعمال والمجهودات التي يبذلها الإنسان سواء كان أجيرا أو مالكا، وحيث يؤدي السوق دورا واضحا من خلال التفاعل الحقيقي للقوى الاقتصادية خلال سير العمليات الاقتصادية. ففي هذه المرحلة يقر الإسلام أن عائد العمل، وعائد المنظم -الذي يدخل في الأصل ضمن نطاق العمل- هو الأجر، مما يجعل العمل كأساس رئيس للتوزيع، بينما تكون الملكية مجرد أداة ثانوية له في هذه المرحلة[35].

وعلى الرغم من الاختلاف الجوهري في تحديد عناصر الإنتاج بين المذاهب الثلاثة، إلا أنه يوجد توافق على تقسيم عناصر الإنتاج إلى العمل ويشمل التنظيم، ورأس المال ويشمل الأرض والطبيعة، وهي نفس الرؤيا المعاصرة، نظرا لاتخاذ كلا العنصرين أشكالا مختلفة، يكون فيها العمل الجهد المبذول جسديا وفكريا يستحق عليه عائدا شخصيا، بينما يكون رأس المال والطبيعة من أشكال التملك، و يستحقان عائدا ماديا.

أ. **دخل العمل**: أحاط المشرع الإسلامي حق الأجير بضمانات متعددة منها الرضا والعدالة والكفاءة والعُرف، بحيث يجب أن يكون الأجر عادلا متناسبا مع العُرف السائد ومراعيا لنوع الخبرة، ومعتمدا في تقديره على الحرية والرضا والطواعية[36].

ب. دخل الأرض: يختلف المنهج الإسلامي عن غيره من المناهج في تحديد ثمن استعمال الأرض والمصادر الطبيعية، فهو يشترط فيها عدم الإضرار بالمستفيد منها، كإصابة الزرع بالآفات أو الحرائق أو الفيضانات، فلا يَلزم المستفيد منها تحمّل تكلفتها إضافة إلى تلك التي تسببت له بخسارة مسبقا، ويكون ثمنها الخراج. وأما ما يستخرج من بواطن الأرض والبحار من معادن النفط والذهب والفضة والنحاس والكبريت والأحجار الكريمة وغيرها، فيشترط فيها بلوغ النصاب وهو عشرون دينارا ذهبيا، فيكون ثمنها الخمس أو 20% من قيمتها تلك.

ج. دخل رأس المال: إن الفكر الإسلامي لم يعتبر النقود أبدا كسلعة، فأعطى مفهوما مختلفا لطبيعة الطلب عليها، خاصة وأنه يعتبر أن تكلفة الفرصة البديلة عند الاحتفاظ بالنقود سائلة هي تكلفة سالبة بمقدار معدل الزكاة، ومع تحريم الاكتناز وسعر الفائدة والمضاربة (إذا أخذت مفهوم المقامرة)، فإن العوامل التي تتحكم في مستوى الاحتفاظ بالنقود وآلية اتخاذ قرار تفضيل السيولة تختلف في مجملها عن الفكر الرأسمالي*، الذي يكون فيه دافع المضاربة خاضعا لتقلبات أسعار الفائدة، فيحدث عدم استقرار في دالة الطلب على النقود بسبب التغير المستمر في الأرصدة النقدية لدى الأفراد. ومع إلغاء الفائدة وفرض الزكاة، وربط دوافع المضاربة المشروعة بمعدل معدل عائد المشاركة، إذ ليس من العقلاني الاحتفاظ بالنقود سائلة حتى لا تأكلها الزكاة، وتتعرض إلى خسارةٍ في قوتها الشرائية بسبب التضخم، فإن أدنى قيمة لعائد المشاركة تحرك النقود نحو الاستثمار، لأن تكلفة الفرصة البديلة (العائد المتوقع منها سائلة) يكون سالبا بمقدار معدل الزكاة، وحيث أن معدل العائد المرتفع يرتبط بدرجة المخاطرة فإن تفضيل السيولة يقل، وبالتالي تستقر دالة الطلب على النقود في الاقتصاد الإسلامي الزكوي لا الربوي.

ثالثا– مرحلة التوزيع التوازني أو التوزيع الشخصي

ففي هذه المرحلة تتدخل الدولة الإسلامية بمجموعة من التنظيمات لإعادة التوزيع الأولي للثروة والدخل، بهدف تحقيق الضمان والتوازن الاجتماعي بين الناس سواء كانوا مسلمين أم غير مسلمين، حيث أن الحاجة هي أساس التوزيع في هذه المرحلة، كونها تؤدي دورا رئيسا في ضمان الحد الأدنى للحياة الكريمة للإنسان، خصوصا ذلك الذي لم يستطع العمل لسبب ذاتي كالإعاقة الجسمية والعقلية، أو لسبب ظرفي كالبطالة، أو حتى لسبب عدم تملكه موارد مالية كالأراضي وغيرها[37]. وعليه، تقسم هذه المرحلة التوزيعية حسب طبيعة تحققها إلى قسمين أساسيين هما التوزيع التوازني الإجباري و الاختياري[38]، واللذان يعتمدان على مصادر متنوعة لتمويلهما:

(أ) **التوزيع التوازني الإجباري:** هو نوع من التوزيع التضامني، يلتزم الأغنياء وجوبا دفع سلع مادية ونقدية إلى الأفراد الذين عجزت دخولهم عن تغطية احتياجاتهم الضرورية، وتحقق العيش الكريم الممثل بحد الكفاية، ويكون بواسطة مؤسستين:

- **مؤسسة الزكاة:** والتي لها دور بالغ الأهمية في تحسين دخول الفئات الدنيا وتحسين مستويات معيشتهم، نظرا لحصيلتها المتمثلة في 2,5% من رؤوس الأموال المنقولة كعروض التجارة والنقود والأسهم وغيرها...إلخ، وما بين (5إلى10)% من دخل الأموال الثابتة كالأراضي الزراعية والعقارات وغيرها، وبواقع 20% من الركاز كالبترول والفحم...إلخ. والجدير بالذكر أن بعضا من البلدان الإسلامية قد أنشأت ما يسمى بصندوق الزكاة[39]، تشرف عليه الهيئات الوطنية الرسمية، فتقوم بجمع الأموال المزكاة وتوزّعها على الفئات الفقيرة إما للاستهلاك أو للاستثمار، وهي بذلك تعمل على تخفيف الضغط على ميزانياتها العامة من خلال زيادة كفاءتها ونشر الوعي بين الأفراد للتعامل معها.

- **مؤسسة التضامن الاجتماعي**: قد تكون أحوال الأفراد في بعض البلدان الإسلامية غير جيدة، وتكون مساهماتهم في صندوق الزكاة ضئيلة، أو يكون الفقر متفشيا بصورة رهيبة في المجتمع، فيتوجب إنشاء مؤسسة للتضامن الاجتماعي، تكون وظيفتها تكميلية لمؤسسة الزكاة، وتوجه حصيلتها خصيصا للإنفاق الاجتماعي المتعدد، وذلك بتعبئة النفقات الشرعية الواجبة على الأسرة، وتلك المرتبطة بالمخالفات على مستوى المجتمع، أو فرض الضرائب على الأغنياء إذا لزم الأمر.

(ب) التوزيع التوازني الاختياري: هو تلك الجهود التكافلية المبذولة تلقائيا وطواعية والمتناسبة طرديا مع حالة القيم الاجتماعية والوعي المتقدم والنامي لأخلاق الأفراد، لتدل على درجة التطور والتكافل الاجتماعي داخل البلد، ولتساعد التوزيع التوازني الإجباري، وهي تتم بواسطة:

- **مؤسسة الأوقاف**: يعتبر الوقف أحد المؤسسات الاقتصادية الهامة في البلاد الإسلامية، ولعب دورا فعالا في عملية التطور والنمو الاقتصادي، حيث زادت من الثروات المملوكة للدولة، غير أنه ضُيّع بسبب عدم وجود رؤيا وإستراتيجية واضحة تنقلها من مجرد الاحتفاظ بها كتراث تاريخي، إلى استعمالها واستثمارها بكفاءة، لتخفيض النفقات العامة في خزينة الدولة.
- **الجمعيات الخيرية**: تعد مصدرا هاما من مصادر الإنفاق التكافلي التضامني لمساهماتها الكبيرة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي، غير انها تعاني في الكثير من البلدان النامية والإسلامية على وجه التحديد من العراقيل المفروضة عليها من قبل الأنظمة السياسية لنظرتهم السلبية تجاهها، وخوفا من أن تصبح منافسا سياسيا للأحزاب المعروفة مستقبلا، مما يتوجب إعادة النظر في كيفية تنظيمها بالقدر الذي يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل الوطني بأقل التكاليف، ويخفف عن عاتق الحكومات النفقات الاجتماعية المتزايدة في ظل انحصار وتراجع مواردها المالية.
- **حسابات القروض الحسنة**: حيث أثبتت التجربة الحديثة أن تخصيص حسابات للقروض الحسنة القائمة على أساس المشاركة في البنوك اللاربوية تؤدي دورا تمويليا معتبرا للأنشطة التي تؤمّن الحاجات الكفائية للأفراد، مما زاد من عدد تلك البنوك وأنشطتها المختلفة، لتشمل شرائح مختلفة بالمجتمع.

المحور الثاني: مؤشرات قياس التفاوت في توزيع الدخل

مع بداية القرن الماضي حوّل "Pareto" الاهتمام إلى التوزيع الشخصي للدخل، لتحديد التفاوت بين أفراد المجتمع بغض النظر عن انتمائهم الطبقي، ولكن طبقا لانتمائهم لمستوى دخل معين. ومع عدم وجود دراسات حول دخل الفرد والأسرة في البلدان النامية بصفة دورية، يلجأ الباحثون بالاعتماد على توزيع الإنفاق إلى حساب حصص الأخماس أو الأعشار من السكان في الإنفاق الكلي للمجتمع*، لأن ما يصرفه الفرد أو الأسرة على اقتناء السلع والخدمات قد تكون في بعض المجتمعات أكثر من دخله الشخصي الذي لا يعدو أن يكون الظاهر منه الأجور والرواتب ويحجب دخولا أخرى، مما يعطيه المصداقية عند إجراء الدراسات والتحاليل المختلفة، أو لأن الفرد قد يستهلك جميع دخله (في حالة دقة تسجيله للدخل)، أوقد يحيل جزاء منه للادخار، مما يؤثر على دراسة قياس مستويات الفقر والرفاهة و اختلاف نسبها بين الريف والحضر، أو بين شرائح السكان من أطفال وشباب ونساء وشيوخ...إلخ.

ولأجل هذه الدراسة يتم إعداد مسح حول الإنفاق الاستهلاكي للأسرة المعيشية، حيث يُقسَّم أفراد العينة المختارة إلى شرائح دخلية (عُشرية، رُبُعيّة أو خمسية) بالمقارنة مع مستوى إنفاقها. فمثلا يتم حساب حصة أفقر 10% من السكان، ثم ثاني أفقر 10% وثالث

أفقر 10% وصولا إلى أغنى 10% من السكان، أو حصة أفقر 20% وأغنى 20% من السكان، ومقارنتها بين الفترات الزمنية بما يسمح تتبع تطور توزيع الإنفاق لكل فئة في المجتمع، وقياس التفاوت الحاصل بينها بالاعتماد على المؤشرات المتوفرة بكثرة في هذا المجال، والتي تتراوح بين البساطة والتعقيد، يستند معظمها على الطرق الإحصائية (كالمدى، متوسط الانحراف النسبي، التباين، معامل الاختلاف، والانحراف المعياري للوغاريتمات الإنفاق)،أو بعضا من مؤشرات الرفاهية مثل معامل "Gini"، مؤشر "Atkinson"، و نسبة حصص دخل الفئات فيما بينها[40].

أولا– المدى (R): و هو أبسط المقاييس، حيث تتراوح قيمته بين الصفر (عندما يحصل كل فرد على متوسط الإنفاق) و n (عندما يحصل فرد واحد على كلّ الإنفاق)، و يكتب على الشكل التالي:

$$R = \frac{\text{Max Yi} - \text{Min Yi}}{\mu}$$

حيث: μ متوسط الدخل أو الإنفاق؛

$$\mu = \frac{\sum_{i=1}^{n} Yi}{n}$$

Yiدخل أو إنفاق الفرد (i)، في مجتمع مكون من n فرد.

ثانيا– متوسط الانحراف النسبي: و هو مجموع الانحرافات المطلقة من متوسط الإنفاق كنسبة من إجمالي الإنفاق، و تتراوح قيمة المؤشر بين الصفر(0) في حالة العدالة الكاملة وَ $\frac{2(n-1)}{n}$ في حالة حصول فرد واحد على كل الإنفاق، و يُكتب:

$$M = \frac{\sum_{i=1}^{n} \left|\mu - Yi\right|}{n\,\mu}$$

ثالثا– التباين(V) و معامل الاختلاف (CV): يعتبر التباين أكثر المقاييس استخداما في الدراسات الإحصائية المهتمة بقياس التشتت، من أهم خصائصه حساسيته تجاه تحويلات الإنفاق من فرد فقير إلى آخر ثري، حيث يترتب على ذلك ارتفاع في التباين، و يكتب على الشكل التالي:

$$V = \frac{\sum_{i=1}^{n} (\mu - Yi)^2}{n}$$

من عيوب التباين أنه يعتمد على متوسط الإنفاق/الدخل، بحيث يمكن أن يظهر أحد التوزيعات تباينا نسبيا أكبر من الآخر، إلا أن تباينه ربما كان أصغر بسبب تدني متوسط الإنفاق الذي حسبت على أساسه التباينات. و لأجل التغلب على هذه المشكلة، يحسب معامل الاختلاف (التباين)، و الذي يساوي إلى الجذر التربيعي للتباين مقسوما على متوسط الدخل أو الإنفاق، و ذلك كما يلي[41]:

$$CV = \frac{\sqrt{V}}{\mu}$$

رابعا– الانحراف المعياري للوغاريتمات الإنفاق: يعرف هذا المؤشر كما يلي:

$$L = \left[\frac{\sum_i (log\mu - logYi)^2}{n}\right]^{\frac{1}{2}}$$

خامسا– منحنى لورنز(Lorenz): هو تمثيل بياني يقيس العلاقة الكمية الحقيقية بين نسبة السكان (أصحاب الدخل)، ونسبة دخلهم من الدخل الإجمالي خلال فترة سنة[42]، وهو يعتمد على تقسيم أفراد المجتمع (العينة) إلى فئات دخلية تصاعديا سواء كانت خمسية (Quintiles) أي 20% لكل فئة[43]، أوعشرية(Déciles) أي 10% لكل فئة، أو عشرينيات أي 5% لكل فئة طبقا لتصاعد مستويات الدخل أو الإنفاق، ثم تحديد النسبة من الدخل (الإنفاق) الإجمالي التي تخص كل مجموعة دخلية، وحيث أنه يتم رسم مثلث قائم ومتساوي الساقين، يمثل وتره العدالة الكاملة لتوزيع الدخل، بحيث تتساوى كل النقاط عليه للأنصبة السكانية التراكمية مع الأنصبة الدخلية التراكمية، وتقرأ من الأسفل، على سبيل المثال أفقر 10%من السكان يحصلون على 10% من الدخل و هكذا. فكلما ابتعد منحنى " لورنز" عن الوتر كلما ارتفع تفاوت الدخل،،أما إذا تطابق المنحنى على المحور الأفقي فيدل على التفاوت المطلق للدخل، بمعنى أن فردا واحدا يحصل على كل الدخل[44]، وكما أنه لا توجد دولة تتمتع بالعدالة المطلقة، فإن منحنيات لورنز للدول المختلفة سوف تقع في مكان ما على يمين الوتر، وأن انتقال المنحنى لورنز من فترة لأخرى نحو الأسفل يدلّ على تدهور حالة التوزيع،بينما انتقاله نحو الأعلى يدل على تحسن نمط التوزيع.

سادسا– معامل جيني (Gini): هو أكثر المقاييس استخداما في قياس عدم العدالة في توزيع الدخل أو الإنفاق و تمركزها لدى فئات محدودة في المجتمع، و هو يعتمد على منحنى لورنز، إذ أن قيمته تساوي إلى نسبة المساحة (A)المحصورة بين منحنى لورنز ووتر المثلثBD إلى إجمالي مساحة المثلث BCD.

$$G = \frac{A\text{المساحة}}{BCD\text{المساحة}}$$

و نظرا لأنه يعتمد على التكرارات المتجمعة الصاعدة للدخل النسبي فيمكن حسابه بالعلاقة التالية[45]:

$$G = \sum_{i=1}^{n} (P_i - P_{i-1})(L_i + L_{i-1})$$

حيث: P التوزيع التكراري المتراكم للسكان أو أصحاب الدخل، بينما L هي التوزيع التكراري المتراكم للإنفاق أو الدخل، وحيث:

$$P_n = L_n = 1 \quad \text{وَ} P_0 = L_0 = 0$$

تتراوح قيمة معامل " Gini" وفقا للتعريف السابق بين الصفر (حالة المساواة المطلقة) والواحد الصحيح أو 100 % (حالة التفاوت المطلق) فهو إذن مشتق من منحنى لورنز[46]. ولأجل تتبع مسار عدالة التوزيع يجب مراعاة تطور قيم هذا المعامل عبر الزمن، وحسب *Badeau*[47] يتراوح قيمته " Gini" بالنسبة للأجور (دخل العمل) بين 0,3 و 0,4، أما بالنسبة لمداخيل الملكية فهو بين 0,6و 0,7،

وبهذا نجد أن تمركز المداخيل يظهر جليا بالنسبة للملكيات. كما أن ارتفاع الدخل المتوسط يؤدي إلى مزيد من التشتت وتمركز المداخيل، وهذه الحالة تشهدها الأجور التي يحصل عليها الرجال مقابل النساء[48].

عندما تتقاطع منحنيات لورنز لفترتين زمنيتين و تكون عندها قيمة معامل جيني متساوية يصعب الحكم على توزيع الدخل،فقد يتحسن بالنسبة للشرائح الدنيا، و قد يزداد تمركز المداخيل لدى الفئات الأغنى. ويوضح الشكلان المواليان انتقال منحنى لورنز من L_1 إلى L_2 لفترتين مختلفتين لنفس العينة، حيث تتساوى فيه طبيعة توزيع الدخل (بدلالة معامل جيني)، فبينما يوضح الشكل(1) تحسُّن نصيب الفئات الدنيا على حساب الفئات الغنية، يوضح الشكل(2) تدهور حالتها لصالح فئات أخرى.

الشكل(1): تحسن توزيع الدخل للفئات

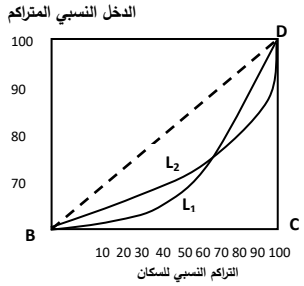

الشكل(2): تدهور توزيع الدخل للفئات

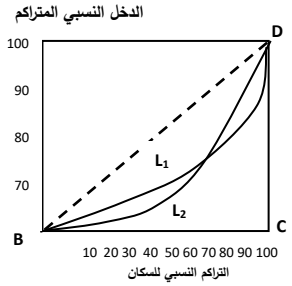

سابعا– علاقة الفئات فيما بينها: عادة ما تبرز أهمية معرفة نصيب الفئة الدنيا من الفئة الغنية، و عند تقسيم المجتمع إلى شرائح عشرية أو خمسية أو ربعية، تظهر الحاجة الملحة لمعرفة كم يفوق العشير (الربيع أو الخمس) الأغنى العشيرَ (الربيع أو الخمس) الأفقر، ولأجل ذلك يحسب تشتت الدخل باستعمال إحدى العلاقات التالية[49]؛

- الفرق بين دخل/إنفاق الفئات المتطرفة، مثل $D_{10} - D_1$.
- نسبة أغنى الفئات إلى أفقرها مثل $\frac{D_{10}}{D_1}$أو العكس مثل$\frac{D_1}{D_{10}}$
- نسبة الفرق بين مداخيل الفئات إلى الوسيط مثل $\frac{D_{10}-D_1}{\text{الوسيط}}$.

المحور الثالث: اتجاهات توزيع الإنفاق الاستهلاكي للأسر الجزائرية

1-3 قيم المؤشرات العامة: يمثل الجدول التالي[50] بعض نتائج قياس عدم العدالة في توزيع الدخل باستخدام مجموعة من المؤشرات لعدة سنوات وفي القطاعين الريفي والحضري.

الجدول1: قياس تفاوت الدخل في الجزائر

	CV	Gini	Teil	Atckinson			
				2	1	0.5	0.1
العاصمة 66	0,74	30.51	0.21	0.55	0.31	0.2	0.08
الريف 1980	1,08	33.32	1.16	0.47	/	/	/
العاصمة 1980	0,7	31.76	0.21	0.54	0.42	0.14	0.04
المجموع 1980	0,96	34.37	0.30	0.54	/	/	/
الريف 1988	1,11	40.13	0.62	0.22	0.04	/	/
المدينة 1988	0,81	38.83	0.19	0.39	0.21	0.17	0.88
المجموع 1988	0,84	38.76	0.25	0.35	0.21	0.12	0.02
الريف 1995	0,81	36.28	0.35	0.25	0.27	/	/
المدينة 1995	0,65	34.58	0.09	0.40	0.27	0.19	0.12
المجموع 1995	0,72	35.88	0.20	0.33	0.19	0.10	0.02
المجموع *2000	/	39,5	/	/	/	/	/

المصدر: إعداد الباحث بناء عن المعلومات المستخرجة من المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.

يلاحظ من الجدول أعلاه تحسن عدالة التوزيع بدلالة مختلف المؤشرات، حيث تراجعت كل من قيم مؤشر Atkinson و Theil ومعامل التباين(CV) منذ سنة 1960 حتى 1995، و هو بخلاف معامل جيني الذي ارتفعت قيمته سنة 1988، لكل من القطاع الريفي والحضري على حد سواء، ليبلغ أعلى مستوى له 40,13% في الريف، مما يدل على صعوبة العيش فيه، في ظل عدم توفر الخدمات العمومية وتدنيها مثل الخدمات الصحية وخدمات التعليم بكل مستوياته، خصوصا التعليم الابتدائي وما له (التعليم بصفة عامة) من صلة مباشرة في فرص الحصول على الوظائف المناسبة والتي تحدد عامة مستوى الدخل الشخصي للأفراد.

من ناحية ثانية تميزت هذه السنة (1988) ببدء التحول إلى اقتصاد السوق، وما له من شروط قاسية مثل رفع الدعم عن الأسعار، والتي عرفت ارتفاعا محسوسا، أثر سلبا على استهلاك الأسر، كما أن معظم نشاطاتها تمركز في القطاع الزراعي في ظل غياب تطور القطاع الصناعي أو انعدامه كلية في الكثير من المناطق الريفية، كما يتصف النشاط الزراعي بأنه معاشي أكثر منه تجاري، افتقد في تلك الفترة للوسائل والإمكانيات الحديثة المتمثلة في البذور الجيدة وآلات الحصاد والأسمدة، والتي من شأنها أن ترفع من مردودية الأراضي، وتحويل هذا

القطاع إلى قطاع تجاري تصديري يساهم في الرفع من مداخيل الفلاحين وسكان الريف بصفة خاصة، وهو ما يخرجهم من دائرة الفقر والتهميش.

2-3 تمركز المداخيل

إن قيم المؤشرات الموضحة في الجدول أعلاه، قد تعطي حكما مضللا حول من يستفيد من ثمرات النمو الاقتصادي الذي يحققه البلد، لذلك كان حريا استخدام مؤشرات ومقاييس أخرى تظهر حقيقة الأمر، وهل العدالة الاجتماعية المصرح بها فعليه أن أنها مجرد إدعاء، وذلك بقياس مسار تطور كل فئة دخلية عبر الزمن ومن ثَمّ الحكم على فعالية السياسات الحكومية في تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية، حث يمثل الجدول التالي تباين حصص الاستهلاك العائلي مقسمة إلى فئات عشرية وذلك حسب القطاعين الريفي والحضري لثلاث سنوات متفرقة[51].

الجدول2: توزيع الإنفاق الاستهلاكي للأسر الجزائرية حسب العشيرات (%)

	Décile	D1	D2	D3	D4	D5	D6	D7	D8	D9	D10
المجموع الكلي	1988	3	4	5	6	7	8	9	11	15	32
	1995	3	4	5	6	8	9	10	12	16	27
	2000	3,17	4,57	5,33	6,42	7,46	8,35	10,02	11,57	14,56	28,56
القطاع الريفي	1988	5	7	7	8	8	9	9	10	12	25
	1995	4	5	6	8	8	10	10	12	14	23
	2000	4,36	6,30	7,75	7,24	8,70	10,22	11,42	11,23	12,97	19,82
القطاع الحضري	1988	2	3	4	5	7	8	10	12	16	34
	1995	2	3	4	5	7	8	11	13	18	31
	2000	2,53	3,64	4,02	5,98	6,80	7,35	9,27	11,75	15,41	33,26

المصدر: إعداد الباحث بناء عن المعلومات المستخرجة من المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.

فيما يخص توزيع الإنفاق الاستهلاكي على المستوى الوطني يلاحظ عدم تغير حصص الفئات الأربعة الفقيرة بين سنتي 1988 و 1995 مع تغير إيجابي طفيف خلال سنة 2000، و هو بعكس الفئات المتوسطة الدنيا و العليا التي تحسن نصيبها من الدخل الكلي خلال الفترة 88-95، مع تغير سلبي في سنة 2000. أما الفئة الغنة (D_{10}) فهي التي تحملت التغير الذي حصل لكل الفئات بدليل تراجع حصتها من الدخل (الاستهلاك) الكلي بتغير سلبي يقدر بـ 5 نقاط، مع تحسن طفيف في سنة 2000.

إن هذا التراجع في حصة الفئة الغنية إن دل على شيء فيدل على بداية تراجع تمركز المداخيل التي كانت تمثل حوالي ثلث الدخل الكي في سنة 1988، أي مجموع دخل الفئات الستة الأولى أو 60% من مجموع السكان(من D_1 إلى D_6)، و هذا التمركز عرف تراجعا خلال سنتي 1995 و 2000 حيث انخفض إلى 27% من الدخل الكلي، و هو ما يمثله مجموع استهلاك الفئات الفقيرة أو 50% من مجموع السكان (من D_1 إلى D_5)، ثم حوالي 28% أي مجموع استهلاك الفئات الخمسة الفقيرة، على التوالي.

أما توزيع الدخل في القطاع الريفي فعرف اتجاها سلبيا بالنسبة للفئات الثلاث الفقيرة، و ثباتا بالنسبة للفئة الرابعة والخامسة، وتحسنا بالنسبة للفئات 6 و7و8 و9 وتراجعا لحصة الفئة الغنيةبين سنتي 1988 و1995، وهي الفترة التي عرف فيها تمركز الدخل لدى الفئة الغنية تراجعا من 25% إلى 23%، من مجموع الدخل الكلي،وهو ما يتحصل عليه مجموع 40% من السكان الفقراء. أما سنة 2000 فعرفت تحسن نصيب الفئات 1 و2 و3 و5 و6 و7 و8 وتراجع لكل من الفئة 4 و9 و10، هذه الأخيرة التي فقدت ما بين 1988 و 2000 حوالي 5,18 نقطة.

أما القطاع الحضري فعرف ثباتا في حصص الفئات الستة الأولى، و تراجعا للفئتين الغنيتين 9 و10 لصالح الفئة 7 و8 ما بين 1988 و1995، ثم عرف توزيع الدخل بين الفئات تحسنا طفيفا خلال سنة 2000، لصالح أفقر 40% من السكان و كذا أغنى 10% منه على حساب الفئات المتوسطة الدنيا و العليا أي الفئات 5 و6 و7 و8 و9، كما أن تمركز الدخل لدى الفئة الغنية كان أكثر حدة، إذ بلغ حوالي ثلث الدخل الكلي وهو أكبر من مجموع مداخيل الفئات الستة الفقيرة التي لم تتجاوز 29%و31% بين سنتي 1988 و2000،هذه الأخيرة تعتبر الأحسن بالنسبة للفئات الغنية.

من جهة أخرى نلاحظ أن حصة الفئة الفقيرة الريفية أكبر بكثير من حصة نظيرتها الحضرية، وبالعكس تماما، حصة أغنى فئة ريفية أقل من نظيرتها الحضرية، إذ بلغت في الحالة الأولى 5 مقابل 2، أي بمعدل 2,5 ضعف سنة 1988، وضعفين سنة 1995، و1,72 ضعف سنة 2000، ويرجع سبب هذا التباين في كون أن الحياة الريفية تعتمد بشكل أساسي على القطاع الفلاحي، وإهمالها نسبيا للإنفاق على الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية، بعكس العائلات الحضرية التي تولي اهتماما ولو متفاوتا بهذه الأصناف من الخدمات، كما أنها تتميز بنقص الإنفاق على اللحوم بأنواعها لغلاء أثمانها، وهو ما يمنح ميزة نسبية للعائلات الريفية.

أما في الحالة الثانية فحصة الفئة الغنية الحضرية أكبر من حصة مثيلتها الريفية بـ 1,34 و1,36 و1,68 ضعف على توالي السنوات. وهذا التراجع الأخير سببه هو نزوح الفئة الغنية الريفية نحو المدن بحثا عن الأمن وربما العمل، الشيء الذي أفقدها بعض المداخيل المتأتية من الممتلكات كالعوائد الزراعية ومداخيل الأغنام التي كانت تقوم بتربيتها وبيعها فيما بعد، أو حتى الاستفادة من الأعمال للحساب الخاص، حيث يوضح الشكل البياني (3)المتكون من ثلاث أشكال جزئية منحنى "لورنز" للقطاعين الريفي والحضري، خلال سنوات 1988 و1995 و2000، و هو أكثر عدالة بين العائلات الريفية لقربه من الوتر (العدالة المطلقة).

الشكل 3: توزيع الإنفاق الاستهلاكي للأسر الريفية والمدينة

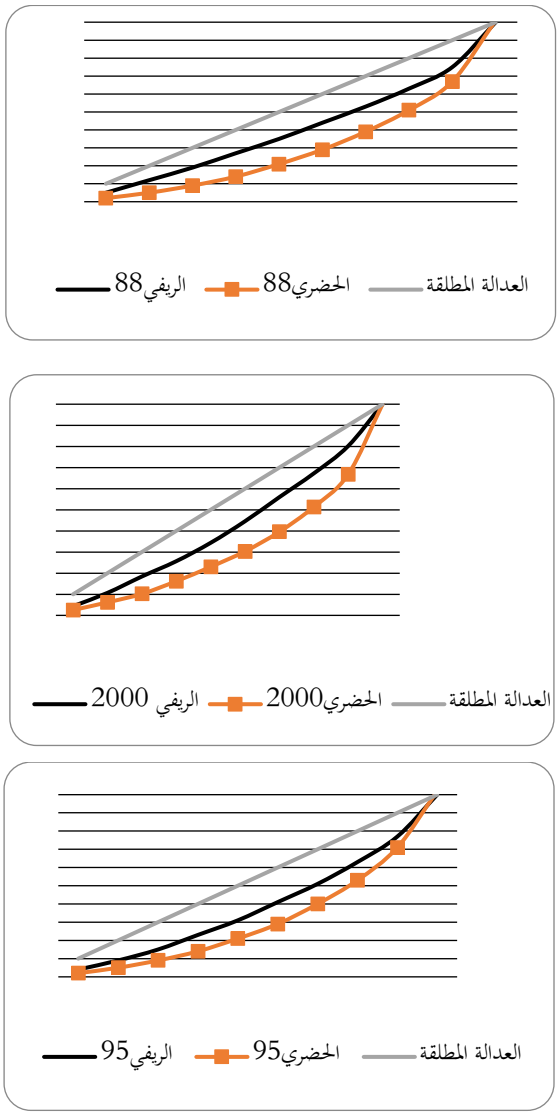

3-2- تشتت الدخل

إن مقدار التباين في حصص الاستهلاك بين الفئات المتطرفة في سلم الدخل توضح العلاقة غير المتكافئة بينها، وهو ما يستدعي معرفة تشتت الدخل ومعامله باستخدام إحدى العلاقات التبادلية، مثل العلاقة بين أغنى الفئات إلى أفقرها، بمعنى كم يفوقه من ضعف، أو العلاقة العكسية بين أفقر الفئات إلى أغناها، بمعنى كم تمثل حصتها من حصة الفئة الغنية كنسبة مئوية، أو معامل التشتت المحسوب على أساس الفرق بين الفئات المتطرفة إلى الوسيط، حيث هذا الأخير عبارة عن متوسط القيمتين الوسطيتين في المجتمع، وحيث:

$$\text{الوسيط} = \frac{D_5 + D_6}{2}$$

فمثلا في القطاع الريفي بلغ الوسيط 8,5 و9 و 9,46، أما بالنسبة للقطاع الحضري فبلغ 7,5 و7,5 و7,075، أما على المستوى الوطني ككل فبلغ 7,5 و 8,5 و 7,9،خلال سنوات 1988 و1995 و2000 على التوالي.

الجدول 3: تشتت الدخل و معامل التشتت حسب الأعشار

العلاقة	القطاع	1988	1995	2000
$\frac{D_{10}}{D_1}$	الريف	5	5,75	4,55
	الحضر	17	15,5	13,15
	المجموع	10,66	9	9,01
$(\%)\frac{D_1}{D_{10}}$	الريف	20	17,4	22
	الحضر	5,88	6,45	7,6
	المجموع	9,375	11,11	11,10
$\frac{D_{10} - D_1}{\text{الوسيط}}$	الريف	2,35	2,11	1,63
	الحضر	4,27	3,87	4,34
	المجموع	3,87	2,82	3,21

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول (2)

يوضح الجدول في سطره الأول، أن تشتت الدخل بين الأسر الحضرية سجل معدلا مرتفعا إذ بلغ 17 ضعفا في سنة 1988، وانخفض جزئيا إلى 13,15 ضعفا في سنة 2000، مقابل معدل شبه ثابت في حدود 5 أضعاف في نفس الفترة بالنسبة للأسر الريفية، ومعدلا متوسطا على المستوى الوطني شبه ثابت انخفض من 10,66 إلى 9 أضعاف، وهو ما يؤكد أن القدرة الشرائية للفئة الغنية مازالت مرتفعة ولم تتأثر كثيرا بالإصلاح الاقتصادي، خصوصا جهاز الأثمان.

ويوضح السطر الثاني من الجدول أعلاه أن حصة دخل الفئة الحضرية الفقيرة لم تتجاوز 8% من حصة دخل الفئة الحضرية الغنية مع تحسن طفيف بين سنوات الدراسة، إذ كانت لا تتجاوز 6% (5,88%) سنة 1988، وهي تختلف تماما عما سجل بين العائلات الريفية، إذ سجلت نسبة 22% متحسنة مقارنة بـ 20% بين 1988و2000، وهذا ما يدل أنه بالرغم من صعوبة العيش في المناطق الريفية إلا أن إنفاقها متمثل بالخصوص في المنتجات الزراعية المعاشية، فيظل ارتفاع الأسعار التي تضررت منه أكثر الأسر الحضرية لأن إنفاقها موجه بالخصوص للحصول على الغذاء.

من جهة أخرى يوضح السطر الثالث أن معامل التشتت المحسوب بالعلاقة بين أغنى الفئات وأفقرها نسبة إلى الوسيط، أنه مرتفع بين العائلات الحضرية، مقارنة بالعائلات الريفية التي عرف نمط توزيع الدخل فيها أقل تشتتا.

الخاتمة والنتائج:

لا يزال التنافس بين عوائد دخل العمل والملكية قائما لوقتنا الحاضر، لأنه يعكس زيادة التفاوت الشديد بينهما بسبب التملك الذي يتيح مزيدا من تراكم الأصول التي تعطي تفاوتا أوليا، ينعكس فيما بعد على حصص الأفراد ومستويات معيشتهم، مما يكون لتدخل الدولة دورا بالغ الأهمية في الحد من التفاوت من خلال تبني سياسة ضريبية متنوعة، كفرض ضرائب تصاعدية على المداخيل والثروات والمواريث، نظرا لأن معظم التفاوت ينشأ مبدئيا قبل عملية الإنتاج.

وباستقصاء البيانات المتوفرة حول الجزائر المستمدة من تقارير بحوث ميزانية الأسرة للفترة الممتدة بين1988-2000، فقد استطاعت الجزائر تحقيق عدالة نسبية في توزيع الدخل بمدلول معامل "Gini"، الذي تراجع من 40,14 إلى 35,33 ليعاود الارتفاع مجددا سنة 2000 لتصل إلى 39,5.

غير أن ذلك لا يعد كافيا لمعرفة تطور حصص دخل شرائح المجتمع مع مرور الزمن، في كلا القطاعين الريفي والحضري، ولذلك تم الاستعانة بمؤشرات أخرى تبحث في مقدار تمركز المداخيل لدى الفئات الغنية، أو تلك التي تخص البحث في معامل تشتتهن وهي الطرق التي تستطيع استخراج نتائج ولو جزئية حول مستويات المعيشة في المدن أو الأرياف ومقدار التباين فيما بينها. حيث وانطلاقا من تلك النتائج سجلت الجزائر تحسنا لدى الفئات العشرية الفقيرة خلال الفترة 1988 – 2000، وهو ما يؤكد ظاهريا أن السياسة الحكومية نجحت في احتوائها بمختلف ببرامج الحماية الاجتماعية التي طبقتها في هذه الفترة.

إن أهم النتائج التي يمكن استقصاؤها من هذه الدراسة ما يلي:

-فيما يخص توزيع الإنفاق الاستهلاكي على المستوى الوطني، فقد لوحظ عدم تغير حصص الفئات الأربعة الفقيرة بين سنتي 1988 و1995 مع تغير إيجابي طفيف خلال سنة 2000، وهو بعكس الفئات المتوسطة الدنيا والعليا التي تحسن نصيبها من الدخل الكلي خلال الفترة (1988-1995)، مع تغير سلبي في سنة 2000وكان ذلك على حساب الفئة الغنة (D_{10}) التي تحملت التغير بتراجع حصتها من الدخل (الاستهلاك) الكلي بتغير سلبي يقدر بـ 5 نقاط مئوية، مع تحسن طفيف في سنة 2000.

-حصة الفئة الغنية (D_{10}) = مجموع دخل الفئات الستة الأولى أو 60% من مجموع السكان سنة 1988وتساوي حوالي ثلث الدخل الكلي، وهذا التمركز عرف تراجعا خلال سنتي 1995 و2000 حيث انخفض إلى 27% ثم إلى حوالي 28%من الدخل الكلي، وهو يساوي مجموع استهلاك 50% من السكان الفقراء على توالي السنوات.

-تراجعت حصة الدخل للفئة الغنية الريفية تراجعا من 25% إلى 23%إلى حوالي 20%من مجموع الدخل الكلي، وهو ما يتحصل عليه مجموع 40% من السكان الفقراء. بين سنوات1988 و1995 و2000، وتحسنا بالنسبة لبعض الفئات الفقيرة والعلوية.

-حصة الفئة الغنية الحضرية تساوي حوالي الثلث وهي أكبر من حصة مجموع دخل 60% الأفقر التي لم تتجاوز 29% و31%بين سنتي 1988 و2000.

-تشتت الدخل بين الأسر الحضرية سجل معدلا مرتفعا إذ بلغ 17ضعفا في سنة 1988، وانخفض جزئيا إلى 13,15 ضعفا في سنة 2000، مقابل معدل شبه ثابت في حدود 5 أضعاف في نفس الفترة بالنسبة للأسر الريفية، ومعدلا متوسطا على المستوى الوطني شبه ثابت انخفض من 10,66 إلى 9 أضعاف.

-من جهة أخرى نلاحظ أن حصة الفئة الفقيرة الريفية أكبر بكثير من حصة نظيرتها الحضرية، إذ بلغت 2,5 ضعف وضعفين و1,72 ضعف خلال سنوات1988و1995و2000.وبالعكس تماما، فحصة أغنى فئة حضرية هو أكبر من نظيرتها الريفية، بـ 1,34 و1,36 و1,68 ضعف على توالي السنوات.

-حصة دخل الفئة الحضرية الفقيرة لم تتجاوز 8% من حصة دخل الفئة الحضرية الغنية مع تحسن طفيف بين سنوات الدراسة، إذ كانت لا تتجاوز (5,88%) سنة 1988، وهي تختلف تماما عما سجل بين العائلات الريفية، إذ سجلت نسبة 22% متحسنة مقارنة بـ 20% بين 1988 و2000.

-وأخيرا يمكن استنتاج أن الجزائر حققت تحسنا لدى الفئات العشرية الفقيرة خلال الفترة بين 1988 و2000، وهو ما يؤكد ظاهريا أن السياسة الحكومية حاولت احتواء الطبقة الفقيرة المتأثرة ببرامج الإصلاح الاقتصادي، وما صاحبها من تحرير الأسعار، الشيء الذي رفع تكاليف المعيشة مع ثبات نسبي للأجور، التي تشكل 40% من الدخل الكلي للعائلات.

-قائمة المراجع والاحالات:

[1]H. Lydall "The Structure of Earnings" Clarenton Press, London 1968.

[2] خضير عباس المهر، "دراسة موجزة في نظريات التوزيع"، ط2، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1975، ص 13.

[3]محمد حامد دويدار وآخرون،" أصول علم الاقتصاد السياسي"،الدار الجامعية، بدون ذكر المكان،1988، ص511.

[4]محمد شوقي الفنجري، "توزيع الثروة في الاقتصاد الإسلامي"، وقائع ندوة (التنمية من منظور إسلامي)، مؤسسة آل البيت، عمان، 1991، ج1، ص207.

[5]أحمد أبو إسماعيل "أصول الاقتصاد"، دار النهضة العربية، القاهرة 1976،ص ص 395-396..

[6]عادل أحمد حشيش، سوزي عدلي ناشد،" أساسيات علم الاقتصاد"، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية 2001، ص ص438-439.

[7] عمرو محيي الدين، عبد الرحمن سيدي أحمد،" مبادئ علم الاقتصاد"، دار النهضة العربية 1974، بيروت ص 495.

[8] خزعل البيرماني، "مبادئ الاقتصاد الكلي"،طبعة الديواني، بغداد 1978، ص391.

[9]محمد عزيز، "التوزيع: توزيع الدخل القومي والثروة"، مطبعة المعارف، بغداد 1966، ص 14.

[10]Jean Pierre Brisacier, Bernard Dieller " Introduction à l'économie générale", Vuibert, Paris 1994, p10.

[11]بول أ. ساموبلسون، وليام د. نوردهاوس، "الاقتصاد" الطبعة الخامسة عشر، ترجمة هشام عبد الله، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان (الأردن) 2001، ص ص 239-248، بتصرف.

[12] J. L. Hanson, (Atexe Back og Economics), MacDonald, Evans Limited, 7th Edition, Great Britain, 1977), p 279.

[13] برهان تيجاني، عصام عاشور، "علم الاقتصاد الحديث"، الجزء الأول، بيروت، 1960، ص 622.

[14]سلوى علي سليمان، عبد الفتاح محمد قنديل، "مقدمة في علم الاقتصاد"، دار النهضة العربية، القاهرة 1970، ص525.

[15]محمد حامد دويدار وآخرون، مرجع سابق، ص 562.

[16] محمد شوقي الفنجري ، "المذهب الاقتصادي في الإسلام"، ط2، الهيئة المصرية العامة للكتاب،1986، ص202.

[17]محمد حامد دويدار وآخرون، مرجع سابق، ص65.

[18]محمد حامد دويدار وآخرون، مرجع سابق،ص65.

[19] محمد شوقي الفنجري، "المذهب الاقتصادي في الإسلام"، مرجع سابق، ص 202.

[20]محمد عبد المنعم الجمال، "موسوعة الاقتصاد الإسلامي"، دار الكتاب اللبناني، بيروت، الطبعة الثانية 1986، ص35.

[21]محمد علي رفعت،"مصادر الثروة في الاقتصاد الإسلامي"، الملتقى التاسع للفكر الإسلامي، الجزء الثالث، مطبعة البعث، قسنطينة 1979، ص ص-890 887 بتصرف.

[22] محمد باقر الصدر، "اقتصادنا"، الطبعة المحققة في المؤتمر، (قم: مطبعة شريعت،1424هـ)، ص ص 403-404.

[23]عبد الله مختار يونس، "الملكية في الشريعة الاسلامية ودورها في الاقتصاد الاسلامي"، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية 1987 ص287.

[24]مالك بن نبي، "المسلم في عالم الاقتصاد"، دار الفكر، دمشق-سوريا- 1985، ص 81.

[25]يوسف العظم،"العدالة الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام وأوضاع الأمة الإسلامية اليوم"، الملتقى التاسع للفكر الإسلامي، تلمسان، مطبعة قسنطينة 1979، ص 927.

[26]وهبة الزحيلي، "الفقه الإسلامي وأدلته"، الجزء السابع، دار الفكر، دمشق، الطبعة الرابعة 1997، ص ص 4991-4992 بتصرف.

[27]صالح صالحي، "المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي"، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006، ص 444.

[28]محمد الصادق عفيفي، "المجتمع الإسلامي وفلسفته المالية والاقتصادية"، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج2، دون سنة طبع، ص 298.

[29]الآية (7) من سورة الحشر.

[30]عبد المجيد قدي،"الزكاة من منظور اقتصادي"، مجلة رسالة المسجد، عدد سبتمبر2003، ص ص 49-50.

[31]وهبة الزحيلي، مرجع سابق، ص ص 4973-4976، بتصرف

[32]صالح صالحي، مرجع سابق، ص 445.

[33]المرجع نفسه، ص 446، بتصرف.

[34]المرجع نفسه، ص 446-447 بتصرف.

[35]رفعت العوضي، سلسلة كتب الأمة في الاقتصاد الإسلامي، 30-8-2006، ص 6.

[36]محمد بن علي بن محمد الشوكاني، "نيل الأوطار"، الجزء الخامس، دار الكتب العلمية، بيروت 1999، ص 295.

*يتشابه المذهبان في بعض خصائص النقود، ككونها مخزن ومستودع للقيمة، ووسيلة للتبادل وتسوية المبادلات التجارية الآجلة.

[37]رفعت العوضي، مرجع سابق، ص 6.

[38]صالح صالحي، مرجع سابق، ص ص 450-453 بتصرف.

[39]فارس مسدور، "إستراتيجية استثمار أموال الزكاة"، مجلة رسالة المسجد، عدد جويلية 2003، ص 28.

*تستخدم الدول النامية الإنفاق الاستهلاكي كمعيار لتوزيع الدخل لقياس حالة الرفاه التي تتمتع بها مجتمعاتها على خلاف الدول المتقدمة التي تستخدم دخل الفرد كوسيلة لقياس العدالة.

[40]عبد الرزاق الفارس، "الفقر و توزيع الدخل في الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولى 2001، ص 100.

[41] Jenkins "The measurement of income inequality", in Lars Osberg, ed, Economic Inequality and poverty: International Perspectives (Armonk, NY: M.E. Sharpe,1991),p 15.

[42] Subrata Ghatak "Introduction to Development Economics",3rd edition, 1998,ROUTLEDGE, London and New York, p 40.

[43] S. D'AGOSTINO, G. TROMBERT, Op cit, p 45.

[44]Subramanian.S, "Measurement of Inequality and Poverty", Delhi Oxford University Press, 1997, p79.

[45]علي عبد القادر علي،" العولمة و قضايا المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، سلسلة اجتماعات الخبراء، العدد13،، فبراير2005، ص 9.

[46] Morrisson Christian, "La répartition des revenus", Thémis , Paris 1996, pp 89 – 90.

[47] A.Badeau "Le patrimoine des Français", La Découverte, « Repères » 1989, p05.

[48] Corinne Benveniste et Stefan Lollivie " les écarts de salaire entre les hommes et les femmes continuent à se réduire", Economie et Statistique, N°210, mai 1988, p06.

[49]ميشيل تودارو،" التنمية الاقتصادية"،ترجمة محمود حسن حسني، دار المريخ، المملكة العربية السعودية،2006، ص 211.

[50]Belkacem Labàas "Poverty dynamics in Algeria "Arab Playing Institute, Kuwait,2001 in (www.api.org.kw).

[*]مستخرجة من قاعدة بيانات البنك العالمي.

[51]النتائج المسجلة للسنتين 1988 و 1995 تمثل نتائج بلقاسم العباس من المرجع سابق الذكر، بينما نتائج سنة 2000 مأخوذة من الديوان الوطني للإحصائيات، رقم 352، أكتوبر 2002.